لو كان من الفواسق او صال عليه مثلا ولم يندفع عنه الا بذلك فيه هيد وان علم انه لا يقتله هذا الكلب في الاصطياد بها واما حلي ما صيد بها فان ادركه وبه حياة مستقرة وذبحه حل والا فلا وما وصل الى حركة مذبوح بسبب كاذكر في الاصول بان لم يبق فيه حركة اختيارية فانه لا يحل بذبحه مطلقا وما لم يصل اليه ذلك حل ان بقين حالة الذبح ان به حياة مستقرة ولذا الوغلب على ظنه ذلك بالحركة الشديدة وانبجار الدم وسيلانه شك في استقرار الحياة حرم وان وجد انبجار الدم وغيره وسئل ما حكم شيء الجراد حيا لا كله فاجاب بقوله يحل اكله مع الكراهة شبيه كالسمك حيا لا كله لكن نازع فيه جماعة بان فيه تعذيبا له بالنار وهو منهي وقد يجاب بان ذلك ليس فيه كبير تعذيب لسرعة موته ما مع حل ميتته وسئل عن رمي الصيد بالبندق هل يحل ام لا وهل يحرم الصيد فاجاب بقوله الصيد المقتول به حرام عندنا وعند اكثر العلماء ما لم يدركه وبه حياة مستقرة واما الرمي به فحرام عند جماعة منا كجلي وابن عبد السلام وابن الرفعة لان فيه تعريض الحيوان للهلاك اي لا على الوجه المامور به والاصل في ذلك النهي في الحديث الصحيح عن الخذف وقال انه لا يصاد به صيد ولا ينكاء عدو ولكنها قد تكسر السن وتفقا العين بناء على ما عليه اكثر العلماء انه للتحريم وبالاولى

الا طعمة سئل مسخ آدمي بقرة مثلا هل يحل اكله فاجاب قال الطاوي يحل وقضيته عند هنا خلافه وبدل له حديث احمد وابي داود وصححه ابن حبان انه صلى الله عليه وسلم نزل بارض كثيرة الضباب فطبخوا منها فمنك صلى الله عليه وسلم ان امة من بني اسرائيل مسخت دواب فاخشى ان تكون هذه فاكفؤها وجمع بين هذا واذنه في الاكل منه بحمل ذاك على اول الامر حين يجوز ان يكون من المسوخ ثم امر باكفاء القدور ونوقش وكم بامر ولم يرد فيها شيء وحمل الاذن على قلة انها ليست من الممسوخ وكراهة له اما كانت نذيرا ومنها دليل على الكراهة لمن يتقذره ونقل عن صاحب الذخائر انه قال الحل بعيد في مسئلة السؤال عملا باصل الذبائح المحرمة وعند البحث الحل في مسخ حلال محرما عملا بالاصل ونظر فيه بان صورة المسوخ محرم فكيف ينظر الى اصله وتغليبهم التحريم في المتولد

بين حرام

بين حرام وحلال يؤيد الحرمة واخذ من ذلك انه لو غصب طعاما فخلطه وليد ما شاء عاد الى حاله لم يحل اكله بغير اذن المغصوب منه احترازا مما لو اكل الغير فيحل وقضيته فيما لو فعل الولي بحاله لا يشكل انه لا ضمان عليه هنا بخلافه هناك فيما سئل وسئل عن من ابتلي بحوت اكل الافيون وصار اذا اكل منه هلك هل يباح له حينئذ اكله فاجاب بقوله اذا علم ما قطعا بقول الاطباء والخبرة الصحيحة الصادقة انه لا ينتهي لخشية هلاكه الا اكله من حوت الافيون القدر الذي اعتاده او فوقه حل له اكله بل وجب عليه لانه مضطر اليه في بقاء وحده فهو حينئذ كالميتة في حق المضطر اليه بخصوصها وقد صرح بذلك جماعة مع وضوحه نعم اشار شيخ الاسلام الحافظ ابن حجر العسقلاني الى شيء حسن ينبغي اعتماده وهو انه يجب على متعاطي ذلك السعي في قطعه بالتدريج بان يقلل ما اعتاده كل يوم قدر سمسمة فان بقضها لا يضره قطعا وانه استمر على ذلك لم ينقض الا مدة قليلة وقد زال ابو الفتح المعدة به بدون من غير ان تشتعد ولا تستضر لفقده فبهذا ان امكن زواله وقطعه فهو وسيلة الى ازالة ذلك المحرم في ذاته واذا وجب بقاطيه لان الوجوب لعارض لا ينافي الحرمة الذاتية كما ان تناوله للمضطر واجب في حقه لعروض الاضطرار مع بقائها في حد ذاتها على وصف الحرمة الذاتي لها وما كان وسيلة الى ازالة المحرم يكون واجبا فوجب فعل هذا التدريج ومن فعل ذلك فهو عاص اثم فاسق مردود الشهادة ولا عذر له في دوام تعاطيه واذا وجب عليه في الحالة الراهنة تبقاره وحده فتبقار ذلك فان كثيرين من المخذ ولين بالابتلاء بهذه الخصلة الشنيعة يمسكون في دوام ما هم عليه من المقت والمسخ المعنوي بانهم تشبهوا فيه وتمكن منهم فصار يقاطيه واحيا عليهم وجواب ذلك انه كلام حق اريد به باطل لانا نقول لهم لئن سلمنا لكم ما قلتموه ولا نسلمه انه يجب عليكم السعي في قطعه وزوال ضرره وسخطه لا بد انكم واياه وعفوكم ومحصولكم ولقد اخبرني بعض العارفين انه يمكن قطع الافيون في سبعة ايام بدواء دبر بعض الاطباء بل اخبرني بعض طلبة العلم الصالحين انه كان مبتلى منه في كل يوم بمقدار كثير فساءه حاله وتعطل عليه حفظه وفي له وادراء انه المسخ الاكبر والنائل الاكبر والمزيل لكل ثقة ومروءة وادب ورياسة والمحصل

Copyright © King Saud University